قيادات ألوية الجيش في محور تعز تقوم بأعمال القتل والاغتصابات والاختطافات والسطو المسلح

من يوقف أعمال بلطجة القيادات العسكرية التابعة للإخوان بمدينة تعز؟

الأمناء/ تقرير: موسى المقري:

يتحدث أحمد المـــاوري لصحيفة "الأمناء" بأن عاملًا أصيب بعد الاعتـــداء عليه في محطة وقود وســـط مدينة تعز إثر عملية سطو مسلح نفذها قيادي في أحد الويـــة جيش محور تعز، والمطلوب أمنيا في جرائم قتل واختطاف وسطو مسلح.

واضاف الماوري أن عبد الواحد القيسي، قيادي في اللـــواء 22، قاد عصابة قامت بعملية ســـطو مســـلح اســـتهدفت محطة غاز في تقاطع جولة ســـنان عصيفرة، وأدت إلى إصابـــة مميتة لأحد العاملين في المحطة تم نقله إلى العناية المركزة في أحد المستشفيات بالمدينة.

جهة أمنية:

وأفاد مسؤول أمني أن الهجوم وقع مساء أمس الأول، حيث حضر القيسي وعدد من مرافقيه إلى محطة مجمع عدن واستولوا على مبالغ مالية من العاملين فيها قبل أن يطلقـــوا وابلا من الرصاص أصابت نجل مالك المحطـــة، نائف محمد خالد، 22 عامًا، بطلقـــات مباشرة في أجـــزاء متفرقة من جسمه، وتم نقله إلى العناية المركزة.

نقابة الغاز:

وقد حمَّلت نقابة الغـــاز قيادة الجيش ومحور تعـــز وقيادة الشرطـــة في المحافظة مســـؤولية الانفلات القائم والعبـــث والنهب لأملاك المواطنين والعامة في المحافظة.

وطالب مازن هادي، المسؤول الإعلامي لنقابة الغاز، في منشـــور على منصة فيـــس بوك، قيادة الجيش والشرطة ومختلف الجهات بسرعة القبض على الجنـــاة وإحالتهـــم إلى المحكمـــة الجزائية المتخصصة لمحاكمتهم عن جريمة الحرابة.

يشار إلى أن القيادي في اللواء 22، عبد الواحد عبد الله ناجـــي القيسي، المقرب من العميد صادق سرحان، قد قام في نهايـــة العام 2022 بمحاولة اغتصاب فتـــاة أثناء مرورها بالقـــرب من جولة الكهرباء في منطقة عصيفرة، حيث قام بالاعتداء عليها وسقوطها أرضا.

اختطاف قاض:

وسابقاً، في أغســـطس من العام 2021، قام القيسي باختطاف القـــاضي المجيدي أثناء عودته إلى منزله في حي الروضة وسط مدينة تعز.

وفي شـــهر يوليو من العـــام 2023، هاجمت عصابة يقودها القيسي، مالك محل صرافة يدعى البرعي، وقاموا بنهب خمســـة عشر مليون ريال ولاذوا بالفرار إلى إحدى مواقع اللواء 22.

ويشير الماوري إلى أن قيادة اللواء 22 متورطة في توفير الحماية لعـــشرات الأفراد والقيادات في اللواء الذين يُطلبون أمنيًا من قبَل الجهات الأمنية والقضائية، ومن بينهم عبد الواحد القيسي.

كنتونات عشوائية تحاصر المستشفى الجمهوري:

تظهر هذه الصورة الجانب الغربي للمستشفى الجمهوري العام بتعز، ترى في الصورة الكنتونات الملاصقة التي قد أحاطت به.

هذه الكنتونات قد زاد عددها بشـــكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، وللأســـف، تلاحظ أيضاً غياب الاهتـــمام والتدخل من الجهـــات المعنية لحل هذه المشكلة.

أضف إلى ذلك، يعاني المستشـــفى من تداعيات أخرى لهـــذه الوضع، فقد حُجـــز وطبق الاحتلال لحرمـــه الصحي، وتـــم تقييده وعرقلـــة أعماله اليومية.

هذا التدخل غير المبرر يزيد من تعقيد الأوضاع داخل المستشـــفى ويضر بالمرضى الذين يتوجب عليهم الحصول على الرعاية الصحية الملائمة.

إلى جانـــب ذلك، فإن الشـــارع الـــذي يجاور المستشـــفى أيضا يعـــاني من نـــوع مختلف من المضايقة، حيث يتعرض لعرقلة حركة المرور ومنع الوصول إليه بسبب وجود تلك الكنتونات القريبة.

في ضوء هذه الظروف الســـيئة، نتساءل هل ستتخذ الجهات المسؤولة إجراءات واضحة وفعّالة لحل هذا الوضع المأساوي؟

وهل ســـيتم اســـتعادة حق المستشـــفى في استخدام حرمه الصحي وتوفير الخدمات الصحية للمرضى؟ وهل ستتم إزالة تلك الكنتونات المزعجة وتسهيل حركة السير في المنطقة المجاورة؟

نحـــن ننتظـــر بفـــارغ الصـــبر الإجابة على هذه الأســـئلة والتدخل العاجـــل لحماية مصلحة المستشفى والمواطنين المحتاجين للرعاية الصحية.

المجمع القضائي في تعز.. كارثة تبحث عن حل!

الأمناء/كتب/المحامي فضيلة الصبري:

من منكم زار مقر المجمع القضائي في محافظة تعز؟ إذا زرتم هذا المجمع أو المبنـــى فستشـــاهدون الناس تكتظ أمام المجمـــع وفي أروقة المجمع، وفي الدرج، والممرات، وستشاهد ما لا يطيب لك مشاهدته من مناظر وازدحام شديد وكأنك لست في مجمع قضائي، بل في سوق مكتظ بالناس رجالا ونساء دون أي فـــرز أو ترتيب أو اعتبـــار للجوانب الدينية والإنسانية.

إذا كنـــت تبحث عـــن العدالة قد لا تســـتطيع الدخـــول إلى المحكمة، ليس لأن هناك مانع من أحد، بل لأن المجمع القضـــائي مزدحـــم جـــدا بالمراجعين والمحامين والقضاة والأمن، وإذا دخلت أروقة المجمع ستجد أن هناك من يعقد جلســـاته في ممرات غـــرف وصالات العمارة، وداخل قاعات جلسات المحاكم قد لا تجـــد مكانا تجلس فيه بشـــكل لائق ومحـــترم، فالغرف التي لا يتجاوز أكبرها مســـاحة (3 مـــتر في 4 متر)، والمتقاضون ملتصقون ببعضهم بشكل غـــير إنســـاني، فتلك الغـــرف الضيقة تفتقـــر لأدنى معايير الآدميـــة المراعية لحاجات الناس لاستنشاق الأكسجين، ناهيك عن احتمال تعرض هذه الأكوام البشرية للمخاطر إذا حصل ما لا يحمد عقباه كحريـــق أو انفجـــار أو غيرها لكوارث والحوادث، فـــلا يوجد مخارج للنـــاس احتياطية أو حتـــى طفايات حريق تنقذهم، كوسيلة أمان احتياطية تفرضها الدولة والقانون على أبســـط الأماكن العامـــة كالفنادق وغيرها، بل في دهاليـــز محاكم هـــذا المبنى وفي أيام الصيف لم تســـتطع السلطات أن توفر مروحة داخـــل غرفة تقي الناس والعاملـــين في المحاكم حر الصيف، ولا تجد إنارة مناسبة داخل الغرف المظلمة.

فمن ضمن المشكلات والمعوقات التي تعرقل سير عمل الأجهزة القضائية في تعز والتطويل في الإجراءات القضائية ضيق المكان، وعدم وجود مبنى مجهز لعمل القضاة داخل محافظة تعز بشكل يدل على وجود محاكم قضائية حقيقية، تتناســـب مع مكانة وقداســـة القضاء وهيبـــة القضـــاة وقداســـة مهامهم، فبعد تدمير مبنى المجمع القضائي في جبل جرة، قامت الســـلطات القضائية في تعـــز المدينة باســـتئجار عمارة في جولة المـــرور، بُنيت هـــذه العمارة في الأصل للســـكن، وبقدرة قادر خصصت السلطات هذا المبنى الضيق ليكون مقرًا لأكثر من ثلاثين محكمة في المحافظة بما فيها محاكم مديريات محافظة تعز الواقعة تحت سلطات حكومة صنعاء.

منذ عشرة أعوام وفي ظل الانفلات الأمني في المحافظة وزيادة المشـــاكل بـــين المواطنين ازداد أعـــداد المواطنين الذيـــن يبحثـــون عن العدالـــة في حل قضاياهـــم في المحاكـــم، لم تكلـــف الســـلطات القضائية والإدارية نفسها البحث عن حلول لمشكلة المباني البديلة للمجمع المدمـــر في جبل جرة، واكتفت بهذا المبني الضيق المزدحم جدا، دون أن تعطي الســـلطات المحلية والمركزية أي اهتمام في حل هذه المشكلة.

هذه المشـــكلة تظل تؤرق المواطنين العاملين في الأجهزة القضائية في تعز؛ لكن ما الحلول الممكنة؟

نقترح عـــلى الســـلطة المحلية في المحافظة والمركزية في العاصمة المؤقتة عدن ممثلة بوزيـــر العدل، هذه الحلول اليســـيرة والممكنة، وهـــي على النحو التالي:

1- اســـتئجار مباني أخرى تكون مناسبة وواســـعة في مناطق أخرى أو مباني إضافيـــة بجوار المبنى هذا، ويتم تغطية نفقات الإيجار من الموارد المالية التي تجبيها المحاكم كرسوم وغرامات أو بالبحث عن تمويل من جهات أخرى.

2- تجهيز وإعادة تأهيل المبنى المدمر في جبل جرة واستعادة الحياة القضائية فيه تدريجيا بتمويل مركزي من الدولة أو مطالبة التحالف الذي ســـاهم بشكل كبير في تدميره.

3- بشـــكل مؤقت يمكن تخصيص بعـــض المباني التابعـــة لجهات أخرى، والتي تسيطر عليها الوحدات العسكرية مثل المعهد الوطنـــي للعلوم الإدارية أو المعهد المهني في الحصـــب أو المدارس التي تحولت إلى ثكنات عسكرية.

4- وضع خطة بديلـــة لبناء مباني تتبـــع القضـــاء في الأراضي التابعـــة للقضـــاء أو الدولـــة أو الأوقاف، ويتم تمويلها مـــن بيع أراضي تتبع الدولة أو غيرها.